

دي تاجيستسايتونج || اللاجئون السودانيون في مصر يواجهون الترحيل أو الموت

الاثنين 13 أبريل 2026 08:40 م

مع تزايد الشكاوى في أوساط اللاجئين السودانيين في مصر من الملاحقة الأمنية والترحيل خلال الشهور الماضية، اتهمت صحيفة "دي تاجيستسايتونج" الألمانية، سلطات الانقلاب في مصر بالتعامل القاسي معهم، وفاء بالتزاماتها في إطار شراكتها مع الاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة.

وفي ليلة باردة، أُلقي القبض على الشاب السوداني النذير الصادق في القاهرة في 18 يناير، البالغ من العمر 18 عامًا، الذي يحمل بطاقة لاجئ صادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ظنًا منه أنها تحميه. لكنه كان مخطئًا فبعد 25 يومًا دون توجيه أي تهمة إليه أو تلقيه أي رعاية طبية، وُجد ميتًا في ززانته.

ولم يكن هو الأول الذي يلقى حتفه أثناء احتجازه، فقبل أسابيع قليلة، توفي مبارك قمر الدين البالغ من العمر 67 عامًا بنفس الطريقة: محتجزًا دون تهمة ودون رعاية عندما كان في أمس الحاجة إليها، على الرغم من وضعه كشخص محمي من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وأُلقي القبض على نبيل محمد مع النذير الصادق، والذي تدهورت حالته الصحية دون أن يقدم له أحد أي مساعدة. وقال نبيل: "في اليوم نفسه الذي توفي فيه، تم ترحيلنا. لقد فعلوا ذلك بسرعة حتى لا نتمكن من قول أي شيء".

ومنذ بداية عام 2026، شددت مصر من إجراءاتها تجاه اللاجئين من السودان وسوريا، حيث أصبح وضعهم القانوني لا قيمة له طالما كانوا رهن الاحتجاز.

"لقد ضربونا وأهانونا"

وكان النذير يتمتع بصحة جيدة عند وصوله إلى مركز الاحتجاز. بعد بضعة أيام، أصيب بعدوى وعانى من صعوبة في التنفس. يروي نبيل: "أبلغنا الشرطة، فقاموا بضربنا وإهانتنا وإذلالنا".

وبعد عدة أسابيع، تمكن النذير من استقبال زوار عائلته. كان خراجان متقيحان ظاهرين على وجهه وساقه، طلب من والدته إحضار مضادات حيوية له. لكنه بعد يوم واحد، توفي.

واعتبت الصحيفة أن حملة مصر ضد اللاجئين ليست عملاً عشوائيًا. ففي مارس 2024، وقّعت مصر والمفوضية الأوروبية "شراكة استراتيجية" تتضمن مساعدات مالية بقيمة 7.4 مليار يورو، تُخصص منها 230 مليون يورو لإدارة الهجرة. والهدف منها، من بين أمور أخرى، منع السودانيين في مصر من الهجرة إلى أوروبا.

وقالت إن الاتحاد الأوروبي كان على دراية بسوء وضع حقوق الإنسان في مصر عند إبرام اتفاقية الشراكة في مجال الهجرة. وبعد ثمانية أشهر، أصدرت مصر أول قانون للجوء، والذي نقل مسؤولية تسجيل اللاجئين من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى الدولة المصرية، مما أسفر عن عواقب وخيمة.

وصف مشروع المساعدة الدولية للاجئين (IRAP) الذي يتخذ من برلين مقرًا له، ويركز على وضع السودانيين في مصر، إقرار القانون بأنه "غامض ومتسرع".

وأضاف: "لم تُجرِ مشاورات عامة مناسبة، ولا نقاش برلماني حقيقي، ولا مراجعة مستقلة". وأكد المشروع أن التوقيت لم يكن مصادفة، وأن المواعيد النهائية لتسوية أوضاع اللاجئين "لا تمت بصلة تُذكر بالواقع الإداري"، وأن هناك خطرًا من تجريم طالبي اللجوء.

وتابع: "مهما كانت تصريحات الاتحاد الأوروبي العلنية، فإن أولوياته الحقيقية هي إبقاء الناس عالقين في مصر، حتى على حساب سلامتهم وحقوقهم الأساسية".

حرية السفر

عندما اندلعت الحرب في السودان في 15 أبريل 2023، وبلغت المعارك ذروتها في العاصمة الخرطوم، كانت مصر الوجهة الطبيعية للعديد من اللاجئين السودانيين. فعلى مدى عقود، سادت حرية التنقل والإقامة بين السودان ومصر، بموجب "معاهدة الحريات الأربع" الموقعة عام 2004. وكانت مصر ملاذًا آمنًا للاجئين السودانيين.

لكن بعد شهر، انهار الاتفاق فعليًا. صوّبت السلطات المصرية دخول اللاجئين السودانيين إلى البلاد، وفي يونيو أعلنت رسميًا تعليق الاتفاق لأسباب أمنية، مما أجبر العديد من السودانيين على سلوك الطريق الخطير وغير القانوني عبر الصحراء.

وبمجرد وصولهم إلى مصر، لم ينته البحث عن الأمان[] يصف جميع السودانيين الذين أُجريت معهم مقابلات حياتهم في خوف دائم[] يتوخون الحذر عند مغادرة منازلهم؛ وبصفتهم لاجئين حرب، يتجنبون الأحياء ذات الكثافة السكانية السودانية العالية خشية التوقيف والتفتيش[] يُعدّ التنميط العنصري أمراً شائعاً، ويطلب أيضاً حاملي تصاريح الإقامة السارية[]

وفّر نحو 1.5 مليون سوداني إلى مصر منذ بدء الحرب في أبريل 2023. ووفقاً لوكالة الأنباء السودانية الرسمية (سونا)، نقلًا عن القنصلية السودانية في مدينة أسوان، فقد عاد منهم 428,676 شخصًا بحلول نهاية عام 2025.

وتولي الحكومة العسكرية في الخرطوم اهتمامًا كبيرًا بالعائدين[] إلا أن عدد العائدين طواعيةً لا زال غير واضح، لأن مصر لا تسمح للأمم المتحدة أو منظمات الإغاثة الأخرى بالوصول إلى مراكز الترحيل والمناطق الحدودية، ولا تنشر بيانات تفصيلية[]

تكاليف الترحيل

ولا يحصل اللاجئون المتقدمون للحصول على تصاريح إقامة إلا على مواعيد في المستقبل البعيد، حوالي عام 2028، مما يعني بقاءهم بلا أوراق ثبوتية وفي حالة من عدم اليقين لسنوات[] وهنا تبرز أهمية الاعتقالات والترحيل[]

وأثار ردّ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين انتقادات واسعة[] لم يتبقّ سوى مكتب تسجيل واحد تابع للمفوضية في القاهرة، بينما أُغلق مكتبان آخران بسبب نقص التمويل[] ولا يوجد أي وجود للمفوضية على الحدود السودانية المصرية، ما يعني إمكانية اعتقال اللاجئين أو إعادتهم قبل حتى أن يتمكنوا من التسجيل[] وحتى الحاصلين على حماية المفوضية لا يتمتعون فعليًا بأي حماية إذا داهمت الشرطة سيارات غير مميزة وصادرت بطاقات المفوضية عند اعتقالهم[]

وأفادت عائلة بأن ابنها البالغ من العمر 19 عامًا اختُطف أثناء لعبه كرة القدم في ملعب رياضي[] وتعرض لسوء المعاملة أثناء احتجازه لدى الشرطة، ثم نُقل إلى السجن[] ولا تزال العائلة تحتفظ ببطاقة هويته لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[] وهو لا يزال رهن الاحتجاز حتى الآن[] وتقوم العائلة حاليًا بجمع التبرعات لتغطية تكاليف ترحيله، حيث تُطالب السلطات المصرية العائلة بهذه التكاليف وتُبقي المرّطلين رهن الاحتجاز حتى ذلك الحين[]

ويقول مجلس مراجعة السجون في ألمانيا "إن الحملة الأمنية لها تأثير شديد على رفاة فئة سكانية ضعيفة أصلًا، ويطلب بعض السجناء ترحيلهم لمجرد الخروج من السجن".

وتتشابه جميع الروايات، ففي البداية، يُحتجز الناس لأيام في مركز الشرطة، داخل غرف احتجاز مكتظة بلا أسرة[] ثم يُنقلون إلى سجن حيث الظروف مماثلة، وتُهمَل الاحتياجات الأساسية للنزلاء[]

تزايد خطاب الكراهية ضد السودانيين والسوريين

ويروي نبيل محمد، الذي اعتُقل مع النذير، تجربتهما في السجن قائلاً: "عوملنا أسوأ معاملة ممكنة، أولاً من قبل الشرطة، ثم من قبل السجناء الآخرين[] كان معظمهم أكبر منا سنًا بكثير[] كنا نتعرض للإيذاء يوميًا[] لم يحصلوا إلا على وجبة واحدة في اليوم: قطعة خبز وقطعة جبن فاسدة[] كان علينا أن نأكل هذا فقط؛ لم نحصل على أي شيء آخر".

ومع ازدياد مرض النذير، لم يتغير شيء[] على الرغم من تنبيهه نبيل وآخرين مرارًا وتكرارًا، إلا أنه لم يفعل شيء[] إذ لم يتلقَ طعامًا، ولم يُفحص[] "لم يرَ طبيبًا قط، حتى يوم وفاته".

وبالتوازي مع احتجاز اللاجئين السودانيين، كانوا يتعرضون لحملة إلكترونية[] وتوثق تحقيقات سودانية ارتفاعًا حادًا في خطاب الكراهية ضد اللاجئين السودانيين على مواقع التواصل الاجتماعي المصرية[] ويبدو أن هذا المحتوى منسق، ويتم تكراره وإعادة تدويره ونشره باستمرار عبر حسابات وهمية وبرامج آلية ومجموعات دردشة مغلقة[]

واستمرت حملتان لعدة أسابيع[] طالبت الأولى بترحيل جميع اللاجئين، بينما استهدفت الثانية السودانيين تحديدًا[] أما الثالثة، التي انطلقت بالتزامن مع الأولى، فقد استهدفت اللاجئين من سوريا[] وكان الهدف من الحملات الثلاث هو تطبيع فكرة الترحيل الجماعي في نظر الرأي العام[]

وقالت الصحيفة الألمانية: "يذكرنا هذا بما حدث للاجئين من جنوب السودان في مصر قبل عقدين من الزمن، بعد أن توصلت حكومة السودان آنذاك إلى اتفاق سلام مع المتمردين في جنوب السودان، ومنح جنوب السودان الحكم الذاتي في عام 2005 والاستقلال في عام 2011. في بداية عملية السلام هذه، علقت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر الاعتراف بالجنوب سودانيين كلاجئين وأعلنت أن جنوب السودان بلد آمن للعائدين".

وعندما ردّ مواطنون من جنوب السودان في القاهرة باعتماد سلمي أمام مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ميدان مصطفى محمود، قمعته الشرطة المصرية بعنف[] وفي 30 ديسمبر 2005، قُتل عشرات اللاجئين، بينهم أطفال، واعتُقل أكثر من 600 شخص خلال حملة القمع[] فهل يواجه السودانيون في القاهرة اليوم مصيرًا مماثلًا؟

